برعاية الوزير الصالح وبحضور نخبة من الخبراء والمختصين

مؤتمر «البيئة الكويتية.. مشاكل وحلول» ينطلق تحت شعار «بيئتنا ثروتنا ومستقبلنا»

■ السابج: القضايا البيئية مصيرية لارتباطها بصحة وحياة الانسان بوجه عام

■ المضحي: هناك وثائق دولية تؤكد حق الإنسان في حياة صحية خالية من التلوث

المتحدثون خلال مؤتمر البيئة

انطلقت فعاليات مؤتمر «البيئة الكويتية.. مشاكل وحلول» امس تحت شعار «بيئتنا ثروتنا ومستقبلنا» برعاية وزير التجارة والصناعة انس الصالح وبحضور نخبة من خبراء بيئيين ومختصين في الشان البيئي.

وقال وكيل وزارة التجارة والصناعة داوود السابج في كلمة القاها نيابة عن الوزير انس الصالح اثناء الافتتاح ان هذا المؤتمر يناقش قضية مهمة ومصيرية «تمس مستقبلنا لارتباطها بصحة وحياة الانسان بوجه عام ما يجعلها مسؤولية مجتمعية عظيمة بالدرجة الاولى» مؤكدا ان المحافظة على البيئة الكويتية مسؤولية وطنية مشتركة.

واضاف السابج ان التعاون والالتزام من جانب الصناعات المخالفة هما اساس نجاح مشروع البيئة النظيفة مبينا ان وزارة التجارة والهيئة العامة للصناعة لا تسمحان باي تعد على البيئة ولن يتم توطين او صناعة على اي بقعة من ارض البلاد دون ان تكون مطابقة للمعايير الدولية البيئية ومشمولة بالموافقات النهائية من هيئة البيئة.

واوضح ان اهم «ما نحتاجه في هذه المرحلة هو سن تشريعات متطورة تواكب التطورات الحالية وتجرم اي تعديات على البيئة ووضع خطة طموحة وتحديد استراتيجية شاملة لمعالجة اوجه الخلل والانطلاق نحو افاق من التعاون البناء بين كل الجهات الرسمية في الدولة والقطاع الخاص تحت شعار «بيئتنا ثروتنا ومسؤوليتنا»».

واشار الى الدور الحيوي والمهم الذي تلعبه المدارس والجامعات في توعية النشء والاجيال المقبلة باهمية البيئة والحفاظ عليها لما لها من انعكاسات على الصحة العامة لافراد المجتمع مبينا ان تطور الدول بات يقاس بمدى سلامة البيئة واصبحت تمثل عامل جذب اقتصادي وتؤثر بشكل سلبي على سمعة البلاد تجاريا.

واكد ان هناك حاجة الى مركز معلومات متطور ومجلس اعلى لرصد المخالفات بصلاحيات واسعة وجهاز مؤهل ومدرب على قياس وقراءة مستويات التلوث ومخالفة المتعدين وعدم التهاون مرورا بترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة كنهج وتشجيع القطاع الخاص للولوج في هذه المشاريع.

وذكر السابج ان هناك ملاحظات وتقارير تشير الى «اننا لسنا في وضع مثالي لكن بإصرارنا جميعا ستتم مواجهة اي تحديات بالسياسات والاجراءات المناسبة للحد من اي اثار سلبية وحشد الجهود والموارد اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة وبشراكات عالمية في قطاعات بيئية مختلفة».

من جانبه قال المدير العام للهيئة العامة للبيئة الدكتور صلاح المضحي ان هذا المؤتمر يربط بين حماية البيئة والعمل الجماعي لحماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية ووضع استراتيجية تحول الازمات البيئية الى مشاريع اقتصادية وتنمية مستدامة.

واعلن المضحي وجود قانون بيئي جديد في مرحلته النهائية يتم اعداده بالتعاون مع هيئة البيئة وبعض اعضاء مجلس الامة ويتضمن العديد من القوانين الجادة ويسد العديد من الثغرات في التشريع القانوني الحالي ويسير في اتجاه تغليظ العقوبات على المخالفين والمعتدين على البيئة.

واكد ان حماية البيئة مسؤولية جماعية «ويجب علينا العمل والانطلاق نحو معالجة الخلل وفقا للاولويات والتحول من الازمات والمشاكل لاطلاق عجلة التنمية المستدامة مع وضع خطة زمنية واضحة مدعومة بالقرارات الجادة» مقترحا وضع خارطة طريق الاستثمارات البيئية في الكويت تهدف الى تحويل المشاكل البيئية الى تنمية وفرص اقتصادية جاذبة للمستثمرين خصوصا الاجانب.

وذكر المضحي ان جميع وثائق حقوق الانسان الصادرة عن الامم المتحدة تؤكد حق الانسان في العيش ببيئة صحية سليمة وخالية من التلوث وداعمة لحمايته وضامنة لامنه الغذائي والمائي وحافظة لثرواته الطبيعية من اجل مستقبل الاجيال المقبلة مبينا انه ان الاوان لتبني نهج التنمية المستدامة حفاظا على الفرص المستقبلية والاستثمارات في الاقتصاد الاخضر والعمل على الارتقاء بالوعي البيئي لدى المواطن والمقيم.

من جانبه قال رئيس اللجنة التنظيمية العليا لمؤتمر البيئة خالد المطوع ان هذا المؤتمر يتحدث عن فكر بيئي اقتصادي عميق يناشد بضرورة اجتماع الجهات الحكومية مع القطاع الخاص من اجل وضع استراتيجيات التوعية ووضع رؤية شاملة مشمولة بخطة تنفيذية لاطلاق مشاريع بيئية كبرى برؤية اقتصادية من شانها المحافظة على ثروة وصحة الاجيال المقبلة.

واوضح المطوع ان الفكر البيئي اقتصادي المنشا ويجب معالجته بالانتقال به من نظرة اجتماعية الى معالجة اقتصادية معربا عن امله بان تضع البلاد خطة عاجلة وتصورا مستقبليا للشان البيئي يرتكز على تأسيس صندوق ملياري بمساهمة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لمشاريع الطاقة النظيفة وتاهيل البنية التحتية واشراك القطاع الخاص واطلاق يده في مشاريع البيئة وتسهيل الاجراءات امامه.

واكد اهمية وضع استراتيجية لتحويل المشاكل البيئية الى تنمية وفرص اقتصادية بإشراك المجتمع والقطاع الخاص واعادة النظر في انشاء وزارة اصيلة للبيئة تنبثق منها اذرع تنفيذية للمراقبة من خلال مجلس اعلى للرصد والمتابعة واستقراء الواقع وجهاز اخر للمشاريع والتنمية البيئية ووضع خطط زمنية للبدء في مشاريع الطاقة النظيفة التي تقلل التلوث والانبعاثات الكربونية السامة.

وافاد المطوع بانه من المهم ايضا مطالبة مجلس الامة بوضع الشان البيئي كمرتكز اساسي واولوية ضمن مثلث التنمية الاساسي الذي يشمل الصحة والتعليم والاسكان وفتح الباب امام المشاريع الصغيرة لانشاء مصانع اعادة التدوير ومعالجة النفايات الطبية والنفايات الالكترونية وغيرها.

د. صلاح المضحي متحدثا

جانب من فعاليات المؤتمر

استقبل رئيس البلدي وبحث معه دعم نشاطات المجلس

مبارك الدعيج: نسعى لنقل أخبار المؤسسات الحكومية بموضوعية تامة

الشيخ مبارك الدعيج مستقبلا رئيس المجلس البلدي

■ تقديم الدعم الإعلامي للمشروعات والنشاطات التي تحقق المصلحة العامة

استقبل رئيس مجلس الادارة والمدير العام لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» الشيخ مبارك الدعيج الابراهيم الصباح بمكتبه امس رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد ورئيس لجنة محافظة الفروانية بالمجلس العضو نايف السور ورئيس لجنة محافظة الجهراء ولجنة التسميات العضو مشاري المطوطح.

وتناول الحديث خلال اللقاء الدور الذي تقوم به «كونا» في نقل الحقائق والمعلومات الى المواطنين بمصداقية كبيرة وابراز الجهود التي تقوم بها المؤسسات الحكومية لخدمة الوطن والمواطنين.

واشاد الخالد بجهود الوكالة في دعم نشاطات واعمال المجلس البلدي وتعريف المواطنين بالخدمات التي يقدمها المجلس مشيرا الى اهمية دور الاعلام في مساندة الخطط والانجازات التي تحققها المؤسسات المختلفة.

من جهته أكد الشيخ مبارك الدعيج حرص «كونا» على التواصل مع مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية ونقل المعلومات والأخبار بموضوعية تامة وتقديم الدعم الإعلامي للمشروعات والنشاطات التي تحقق المصلحة العامة.

واشار الى أن «كونا» استحدثت العديد من الخدمات الاعلامية الحديثة لسرعة التواصل مع المواطنين وابراز الانجازات والخدمات الحكومية.

من جانبه اشاد العضو نايف السور بما تحققه «كونا» من انجازات اعلامية متميزة على كل الصعدين المحلي والدولي والتي تصب في مصلحة الكويت.

واكد ان «كونا» تزخر بكفاءات اعلامية متميزة جعلتها تتبوأ مكانة مرموقة بين وكالات الانباء لافتا الى ان الاصدرات الاعلامية التي تصدرها الوكالة تعد من المراجع المهمة في العديد من المجالات سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او البيئية.

وحضر اللقاء كل من نائب المدير العام لقطاع الإدارية والمالية والاتصالات عبدالحميد ملك ونائب المدير العام لقطاع التحرير سعد العلي ومندوب الوكالة لدى وزارة الدولة لشؤون البلدية والمجلس البلدي فواز ذعار العطاوي.

«الزراعة» تسمح باستيراد الطيور من إيطاليا والدنمارك

قالت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس انها قررت السماح باستيراد جميع انواع الطيور وصغار الدجاج من جمهورية ايطاليا ومملكة الدنمارك على ان تخضع جميع الارساليات الى الاجراءات الصحية وفقا لاشتراطات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

وذكرت الهيئة في بيان صحافي أمس انها قررت ايضا السماح باستيراد طيور الزينة على ان تكون الانواع المستوردة مدرجة في اتفاقية «سايتس» مع وجود شهادة سايتس من دولة المنشأ وتطبيق كل الاجراءات على الارساليات طبقا للضوابط الخاصة لدولة الكويت.واشارت الى انها تحظر استيراد جميع انواع الطيور والدجاج من جمهورية البرتغال.

بمناسبة مرور عام على المشروع الهادف لتعزيز قيم المواطنة

خسروه: «ولاء» حقق أهدافه المرحلية .. وأنشطة تفاعلية في خطة 2014

عبدالله خسروه

أعلن رئيس المشروع الوطني التوعوي لتعزيز قيم المواطنة «ولاء» م.عبد الله خسروه ، أن المشروع يدخل عامه الثاني بثبات ، بعد أن أنهى برنامجه السنوي الأول وحقق أهدافه المرحلية باستحقاق وجدارة.

وقال خسروه في تصريح صحفي بمناسبة مرور عام على انطلاق المشروع الوطني التوعوي لتعزيز قيم المواطنة «ولاء» ، إن المشروع استمد رسالته وأهدافه من كلمات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد «علينا أن نحول الولاء للوطن من شعار نتغنى به إلى ممارسة جادة لواجبات المواطنة الحقة تضيف للوطن وترفع من شأنه»، وإنه مستمر في سبيل تحقيق هذه الأهداف تنفيذا للرؤية السامية.

وأضاف أن العام الأول من انطلاقة المشروع كان مزدحما بالفعاليات المثمرة ، بدأت بالملتقى الأول والذي كان تحت عنوان «دور الشباب في تعزيز قيم المواطنة»، بحضور نخبة من القيادات الطلابية والشبابية الفاعلة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات والمعاهد الخاصة، ثم ملتقاه الثاني حول دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز قيم المواطنة، بمشاركة جهات تربوية ومؤسسات تعليمية كبرى في الكويت ومتخصصين واستشاريين نفسيين واجتماعيين وتربويين.

وتابع أن المشروع ، وفي إطار دوره التوعوي التثقيفي عقد دورة تدريبية حول إدارة الفعاليات والمؤتمرات ، ونظم عددا من المحاضرات في عدد من المؤسسات التعليمية ، وشارك في اجتماعات اللجان المتخصصة المتعلقة بتعزيز القيم في المجتمع الكويتي ، التابعة لبعض وزارات الدولة ، كما قام بتكريم لاعب المنتخب الوطني لكرة القدم بدر المطوع ، على جهوده وتفانيه في تمثيل بلاده بشكل ايجابي ، بالإضافة إلى دعمه ورعايته لعدد من المشاريع الشبابية التطوعية وتبنيها.

وأكد خسروه أن المشروع الوطني التوعوي لتعزيز قيم المواطنة مبني على خطة استراتيجية علمية ، تتضمن 3 مراحل ، وأننا لا نزال في المرحلة الأولى منه ، مبينا أن الأعوام المقبلة ستشهد المزيد من الأنشطة والبرامج التفاعلية التي تستهدف الفئات المحددة بشكل مباشر ، مما يمكننا من تحويل خططنا الى برامج عملية ، وختم خسروه تصريحه معلنا اننا نستعد لإعلان خطة عملنا للعام 2014، خلال الملتقى الثالث ، والذي من المقرر أن عقده في نهاية يناير المقبل.

«سلامة الأغذية» ألزمت شركات الدواجن المحلية والمسالخ بتطبيق نظام «الهاسب»

العتيبي: لا رفع للحظر على لحوم الاتحاد الأوروبي إلا بعد تطبيق الاشتراطات الخليجية

■ رفع الإجراءات الاحترازية لجميع إرساليات لحوم الفصيلة البقرية والأغنام ومنتجاتها من عمان

■ «الدفاع» رفضت فحص المنتجات السورية في مختبراتها للتأكد من خلوها من الملوثات لعدم وجود الإمكانية

محمد العتيبي

أعلن مساعد المدير العام لشؤون قطاع الخدمات ورئيس لجنة سلامة الأغذية محمد العتيبي أن اللجنة اتخذت عددا من التوصيات في جلستها رقم «2013/8» المنعقدة بتاريخ 2013/11/26 وفي هذا الصدد أشار العتيبي أن اللجنة أوصت بألا يتم رفع الحظر على لحوم الحيوانات المجترة «الطازجة -المبردة - المجمدة - المصنعة» بجميع مشتقاتها ومنتجاتها والواردة من دول الاتحاد الأوربي إلا بعد تطبيق الاشتراطات الخليجية المتبعة في مثل هذه الحالات كما أوصت بتكليف ممثل وزارة التجارة والصناعة باللجنة بمتابعة إصدار القرار الوزاري القاضي بحظر الاستيراد المؤقت على لحوم الطيور «الطازجة - المبردة - المجمدة -المصنعة» وجميع مشتقاتها ومنتجاتها وبيض المائدة فيما عدا المعالجة حراريا على درجة حرارة 70 درجة مئوية من دولة ايطاليا بسبب ظهور مرض انفلونزا الطيور.

وألمح العتيبي إلى مذكرة سفارة الكويت والمتضمنة سحب العديد من المنتجات الغذائية من الأسواق لاحتوائها على لحوم خيول وخنازير في سلطنة عمان وبخصوص اللحوم المعلبة من البلدان التي ثبت تلوثها بلحم الخيول والخنزير على التحاليل المختبرية موضحا بأن اللجنة أوصت بإحالة الموضوع إلى إدارة الأغذية المستوردة لاتخاذ الإجراءات الاحترازية بهذا الخصوص.

وقال العتيبي أن أعضاء اللجنة قاموا بالاطلاع على رفع الحظر المؤقت المفروض على استيراد لحوم الفصيلة البقرية والأغنام المبردة والمجمدة ومنتجاتها من سلطنة عمان وقد تمت إحالة الموضوع إلى إدارة الأغذية المستوردة لتطبيق التعميم رقم « 2013/28 » بتاريخ 2013/9/4 والذي ينص على رفع الإجراءات وقد تمت إحالة الموضوع إلى إدارة الأغذية المستوردة لتطبيق التعميم رقم « 2013/28 » بتاريخ 2013/9/4 والذي ينص على رفع الإجراءات الاحترازية الواردة في التعميم رقم «2012/34» بتاريخ 2012/8/5 لكافة إرساليات لحوم الفصيلة البقرية والأغنام ومنتجاتها وتجهيزاتها الواردة من سلطنة عمان.

وتابع العتيبي بالقول إن اللجنة أوصت بإلزام شركات إنتاج الدواجن المحلية والمزارع والمسالخ بتطبيق نظام الهاسب «haccp» وتشكيل فريق عمل مؤهل ومدرب على تطبيق نظام الهاسب من بلدية الكويت والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وأن تمنح الشركات المعنية فترة سماح لمدة 6 أشهر لإعادة تأهيلها وتعديل أوضاعها وأن يضاف نظام الهاسب «haccp» على مواد لائحة المسالخ بند العقوبات وذلك بخصوص تقرير التدقيق البيئي على الإجراءات الخاصة بسلامة الدواجن المحلية من ميكروب السالمونيلا «تطوير قاعدة البيانات الميكروبية للدجاج اللاحم بدولة الكويت» الصادر من معهد الكويت للأبحاث العلمية.

ولفت العتيبي أن اللجنة أوصت بتكليف ممثل وزارة التجارة والصناعة باللجنة بمتابعة إصدار القرار الوزاري القاضي برفع الحظر عن استيراد جميع أنواع الطيور الحية وبيض التفريخ والصيصان عمر يوم واحد للدجاج اللاحم والبياض من مملكة اسبانيا، لافتا إلى الكتاب الذي تم توجيهه لوزارة الدفاع عن إمكانية فحص المنتجات السورية «خضروات- وفاكهة» في مختبرات وزارة الدفاع للتأكد من خلوها من المواد الملوثة كيميائيا وإفادة وزارة الدفاع بعدم وجود الإمكانية لفحص منتجات الخضروات والفواكه السورية في مختبرات مستشفى جابر الأحمد للقوات المسلحة وتوصية اللجنة بإيجاد جهة مختصة فنية أخرى لإجراء هذا النوع من الفحص لما له من طابع عسكري وبالتالي يتعذر على مختبرات الأغذية الحالية في الدولة إجراء هذا النوع من الفحص.